جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

اساليب مكافحة الشغب في بريطانيا

ديريك كنل زديفيد بولكنجهورن

الرياض

1401 هـ - 1980 م

الفصـــل الثاني

أساليب مكافحة الشغب في بريطانيا

ديريك كنل وديفيد بولكنجهورن(*)

نظم الشرطة في بريطانيا ودورها في السيطرة على الشغب

المقدمـــــة:

هذه الدراسة تقدم وصفاً تفصيلياً عن قوة الشرطة في بريطانيا، تقسيمها ومسئولياتها الكبيرة تجاه المشاكل التي يتعرض لها النظام العام، وكيفية حمايتها والحفاظ عليه مع السماح - في الوقت نفسه - بحرية التعبير عن الرأي بشتى الأشكال، وفي معظم الأحوال، وتعد مسئولية حفظ النظام في مدينة لندن التي تتميز بصفات خاصة - من أصعب الأمور.

وتتناول هذه الدراسة - أيضاً - وبشكل موجز (سيكولوجية الحشد) وكيف يحدث الاخلال بالنظام من قبل الحشود التي تمتلىء بها المظاهرات، والمظاهرات المضادة، ودور الشرطة في هذه الحالة، وكيف تسير المظاهرات بتصريح من

(*) محققان بالشرطة البريطانية لندن.

الشرطة وتحت حمايتها، ومتى تفشل الشرطة في السيطرة على المظاهرات التي تسبب الاخلال بالنظام ومن ثم تتم الاستعانة بقوات الجيش.

كما تفرد هذه الدراسة حيزاً للمعلومات لمدى ما تشكله من أهمية وقيمة كبيرة، والأقسام المتخصصة من الشرطة في جمع المعلومات بأنواعها المختلفة وكيفية الحصول عليها من مصادرها المتنوعة بحيث تتم الاستفادة منها للمحافظة على النظام العام.

مشاكل الأمن العام في بريطانيا:

تتكون قوة الشرطة في لندن من ٢٣٠٠٠ فرد منهم ٥٠٠٠ امرأة ومحافظ لندن هو المسئول أمام البرلمان عن الأمن. وتعد مشكلة الأمن في لندن من أكبر المشاكل التي تثير الاهتمام في العالم، ففي عام ١٩٧٩م ـ مثلاً ـ بلغ عدد المظاهرات ٤٥٠ مظاهرة وقد تضمن هذا العدد ـ أيضاً ـ المسيرات الاجتماعية العامة والمناسبات الرياضية

تكوين شرطة العاصمة:

وتتكون شرطة العاصمة من ٢٤ منطقة على رأس كل منها قائد، ومقر الرئاسة باسكوتلانديارد وهي تنقسم الى أربعة ادارات:

الادارة الأولى: تعمل في النظام العام وهي مسئولة عن تنظيم البوليس لمواجهة أي حادث عام في لندن.

الادارة الثانية: مسئولة عن المرور وتعمل مع ادارة النظام العام.

الادارة الثالثة: هي ادارة الجنايات، وسنتناولها فيما بعد.

الادارة الرابعة: وتقوم بالتدريب.

وهكذا يتبين لنا انه ليس في بريطانيا شرطة مخصصة لمكافحة الشغب ولكن الشرطة العادية هي التي تقوم بالحفاظ على النظام.

ادارة الجنايات:

تخضع ادارة الجنايات لمساعد المحافظ، وتتكون من ١٠ ادارات ويوجد بها أكثر من ٣٠٠٠ فرد بما في ذلك ١١٠ نساء، والادارات العشر هي:

الأولى: وتعالج الجرائم الخطيرة ـ القتل، والاغتصاب.

الثانية: وتختص بالتزوير

الثالثة: وتعالج السلب، السرقة، السطو المسلح.

الرابعة: تختص بالسيارات المسروقة.

الخامسة: وتتكون من فريق ضد الارهاب، والاغتيالات السياسية.

السادسة: وتختص بالدعم الفني.

السابعة: وبها مختبر العلوم الجنائية.

الثامنة: وتقوم بمهام ادارية.
التاسعة: وتقوم بشئون المباحث خارج نطاق سكوتلانديارد.
العاشرة: القسم الخاص وهو مكلف بخمس واجبات رئيسية هي:

١ ـ حماية الملكة ورؤساء الدول أو الشخصيات الهامة، وكذلك تقوم بحراسة الأشخاص المهمين في الحكومة البريطانية.
٢ ـ ضبط الموانىء والمطارات ومنها مطار (هيثرو) أكبر المطارات في بريطانيا.
٣ ـ حراسة الأجانب الذين يرغبون في أخذ الجنسية البريطانية، والقيام بالتحري عنهم ورفع تقرير الى وزير الداخلية فيما اذا كانوا يصلحون للتجسس أم لا، كما تقوم بالتحقيق في القضايا التي تهم أمن الدولة كشئون الجواسيس والأشخاص الذين يريدون احداث انقلاب ضد الحكومة، ويشمل ذلك التحقيق مع الأشخاص الذين يريدون ايقاع أي ضرر بالملكة أو أي فرد من المواطنين وكذا جريمة الجناية.
٤ ـ تزويد وزارة الداخلية بالمعلومات عن القطاع الخاص وليس لهذه الادارة سلطات خاصة بل انها جزء من ادارة التحقيقات الجنائية
٥ ـ معالجة قضايا إيرلندا.

السمات المميزة لشرطة العاصمة البريطانية:

ليس لدى شرطة العاصمة البريطانية أي علاقة بالجيش ولكن في بعض الأحيان يتطلب الأمر الاستعانة بالجيش، الشرطة العسكرية، اذا تطلب الأمر ذلك، وقد حدث ذلك مرتين في حادثتي تخريب، الثانية منهما حدثت في مايو ١٩٨٠م عندما حدث احتلال لإحدى السفارات، ولم يكن لشرطة العاصمة القدرة الكافية أو الخبرة الفنية لمعالجة هذا الأمر، ولكن تدخل الجيش استمر لمدة نصف ساعة فقط، وبعدها أعيدت الصلاحية الى شرطة العاصمة

وشرطة العاصمة غير مسلحة، ولكن في بعض الأحيان يصرح لها باستخدام السلاح واطلاق النار اذا لزم الأمر، ولكن ذلك لا يحدث غالباً، كما يسمح بحمل السلاح في حالة حراسة رؤساء الدول أو الزوار ذوي الشخصيات الهامة، وهذه ـ كما قلنا ـ حالات استثنائية وحتى في حالة مصاحبة الشرطة الأجنبية لاحدى الشخصيات فإنه ـ أيضاً ـ لا يسمح لها بحمل السلاح داخل بريطانيا

وعموماً. فحمل السلاح في بريطانيا أمر غير مرغوب فيه حتى من قبل المجرمين، ورجل الشرطة العادي يحمل عصا خشبية في غمده، وفي حالة اخراجها من الغمد أو التلويح بها فإنما يكون ذلك بسبب يجب أن يكتب عنه تقرير

تعامل قوى الأمن مع مشكلة النظام العام في بريطانيا

يوجد في الوقت الحاضر في انجلترا وويلز ثلاثة وأربعون من قوى الشرطة النظامية وعشرون في اسكتلندا. وكل من هذه القوى مسئولة عن منطقة منفصلة ولكن بينها تعاون وثيق، ويتم تعريفها حسب مسئولياتها، وأغلب الأقاليم خارج لندن لها قواتها الخاصة ولكن العديد منها له قوة مركبة من أجل تدعيم الكفاءة، وشرطة العاصمة بلندن مسئولة عن منطقة نصف قطرها خمسة عشر ميلاً من الوسط باستثناء مدينة لندن التي لها قوتها الخاصة، وسنتعرض بالحديث عن قوة شرطة العاصمة وطرق الشرطة لحفظ النظام العام في تلك المنطقة.

تتكون الهيئة المسئولة عن الشرطة ذات السلطة، في انجلترا وويلز، من لجنة تتألف من المستشارين المحليين والقضاة، والسلطة المسئولة عن شرطة العاصمة هي وزارة الداخلية، ويقود كل من قوى الشرطة رئيس شرطة باستثناء شرطة العاصمة التي يترأسها المحافظ، ورئيس الشرطة هو المسئول عن ادارة وضبط قوى الشرطة وعن التعيين والترقية وحفظ النظام في جميع الرتب التي تقل عن نائب ومساعد رئيس الشرطة، وعلى رئيس الشرطة أن يقدم تقريراً سنوياً الى اللجنة المسئولة عن الشرطة.

ومما تجدر الاشارة إليه أن قوة الشرطة النظامية في انجلترا وويلز واسكتلندا تبلغ ما يزيد على ١١١,٠٠٠ شخص وهي تشتمل على ٥٠٠٠ من الشرطة النسائية وقد يختلف حجم قوات الشرطة في خارج لندن بعض الشيء ولكن متوسط الحجم يبلغ حوالي ٢,٣٥٠ شرطي، كما تبلغ قوة شرطة العاصمة مايزيد على ٢١,٠٠٠ شخص.

وهذا يعطي فكرة عن حجم قوات الشرطة في انجلترا، وننتقل الآن الى مناقشة جانب النظام العام من حيث علاقته بمدينة لندن.

لقد قال محافظ شرطة العاصمة عام ١٩٨٠م بأن مهمة حفظ النظام العام في لندن كانت أكثر صعوبة وأكثر أهمية من أية مسئولية أخرى ملقاة على عاتقه، وأنه من الواضح للعيان أن الحفاظ على الهدوء العام هو أمر جوهري لتسيير حياة المجتمع ومن ناحية قانونية دستورية، نجد أن هذا قد انعكس بشكل واضح في الدور الإيجابي الذي قامت به الشرطة للحفاظ على السلم بالبلاد، وعلى الرغم من أن هذه العبارة قد تكون شاملة في معناها الاّ أن ذلك الجانب من المسئولية المتعلقة بالنظام العام ناتج لما يشكله مس أهمية كبيرة.

من هنا تنبع الأهمية الملقاة على النظام العام في شرطة العاصمة، ودعونا الآن نلقي نظرة على مظهر النظام العام في

لندن في عام ١٩٧٩م. فكما سبق وأن ذكرنا أن قوات شرطة العاصمة قد قامت بمعالجة حوالي ٤٥٠ حالة اضطراب للنظام العام وأعني بذلك المسيرات الكبرى والاجتماعات والمظاهرات وكذلك بعض المناسبات الرياضية الكبرى كمباريات كرة القدم.

وقد تتساءلون عن سبب سماح سلطات لندن بترك مشكلة كبرى كمشكلة النظام العام مستمرة رغم تزايد تجنيد القوى العاملة، والسبب بسيط وهو أن انجلترا يحتمل أن تكون أكثر البلاد ديمقراطية في العالم، وأن حق حرية التعبير عن الرأي في هذا البلد مكفول، وأن من أكبر الحقوق التي يطالب بها الجميع من وقت لآخر هو حق حرية التعبير عن الرأي، ولا يعني ذلك أن نقول ان الشخص حر في أن يقول ما يريد وأينما يريد، وانما يعني ذلك أن الشخص يستطيع أن يقول ما يجب أن يقول بشرط ألاّ يكون ذلك على النحو الممنوع قانوناً.

إن حرية التعبير عن الرأي شيء ولكن طريقة التعبير والمكان الذي يقال فيه الكلام شيء آخر.

ويجب أن تتذكروا أن هناك عدة نقاط تجعل من مدينة لندن فريدة من نوعها بالمقارنة الى أية عاصمة أخرى في العالم وذلك:

١ - كونها عاصمة البلاد.

٢ - كونها تضم تسعة ملايين نسمة من السكان مما يجعل مدينة

لندن احدى أكبر مدن العالم.

٣ ـ هناك كثير من الناس الذين ينجدرون من أصول عرقية مختلفة، ولذا فإن مجتمع هذه المدينة يمثل مجتمعاً عالمياً.

٤ ـ كونها تضم سفارات يصل عددها الى ١٢٩ سفارة.

٥ ـ كونها تضم ٦٣٨ مبنى للسفارات والهيئات الدبلوماسية.

٦ ـ كونها مقر البرلمان.

٧ ـ كونها المقر الرئيسي لاقامة رئيس مجلس الوزراء.

٨ ـ كونها بطبيعة الحال مقر اقامة ملكة بريطانيا.

والآن؛ وبعد أن تعرفنا على الأسباب التي تجعل من النظام العام في لندن مشكلة اليوم دعونا نشير الى أن قوانين حفظ النظام العام معقدة جداً، ويكفي القول ان لمحافظ الشرطة السلطة أن يتقدم الى البرلمان بطلب لحظر أي مسيرة، ويحدث ذلك فقط اذا كان المحافظ مقتنعاً بأن المسيرة قد تسبب خطورة على النظام العام، أما اذا كانت مصادر قواته تكفي لإيقاف تلك الحركة المؤدية الى اضطراب النظام فلا يحق له في هذه الحالة التقدم بطلب لحظر تلك المسيرة.

ان معظم المسيرات في لندن يحدث أغلبها في صورة سلمية ولا تشكل متاعب تذكر للشرطة، فمسيرة أو مسيرتان تشذان عن هذه القاعدة وتثيران اهتمامنا وقلقنا من نوع الحالات التي يقتضي أمرها اشرافاً قوياً من جانب الشرطة،

ومن المهم أن نذكر أنه ليس هناك قطاع من الشرطة خاص بالشغب.

وقد يكون من الجدير بالذكر في هذه المرحلة أن نسأل أنفسنا عن الأسباب المؤدية لبعض المظاهرات والتي تسبب لنا المتاعب، ولما يكون رد فعل احتشاد جموع كبيرة العدد مسبباً لهذه المتاعب، والاجابة على ذلك تتلخص في الأسباب التالية:

أولاً: يكسب الناس قوة بكثرة العدد ودعم الآخرين لهم ففي هذه الحالة يقوم الناس في المظاهرات بفعل أشياء لا يفعلونها لو كانوا في مكان آخر من تلقاء أنفسهم، والمثال الجيد لذلك الجهود المتضافرة التي يبذلها الناس في مباريات كرة القدم.

ثانياً: من الصعب جداً على الشرطة إرجاء الاتصال والتوصل الى حلول معقولة مع حشد من الناس بينما يكون من السهل جداً التحدث الى شخص أو شخصين من الناس وشرح وجهة نظرك لهما ولكن من المستحيل تقريباً أن تفعل ذلك عندما تتحدث الى عدد ضخم من الناس.

ثالثاً: من البدهي أن يستطيع الناس اذا عملوا في تضافر أن يحققوا ما يريدون أكثر ما يمكنهم تحقيقه متفرقين، وأعني بهذا أن الشخص الذي يعمل على انفراد تكون أمامه فرصة ضئيلة جداً في التغلب على قوات تنفيذ القانون وحفظ الأمن، ولكن رجلاً يعمل مع ألوف الناس يدرك بالطبع أن الفرصة متوفرة

لديه بقدر أفضل، والسبب الآخر كذلك أن من السهل جداً للشخص أن يتفادى العواقب القانونية المترتبة إذ كان وسط حشد كبير من الناس، ولكن من يرتكب جريمة بمفرده لابد من إلقاء القبض عليه بخلاف من يرتكبها وسط حشد مس الناس حيث تكون لديه الفرصة لتفادي العواقب القانونية، كما أن الانفعالات تجيش بالطبع في المناسبات التي تتجمع فيها الجماهير، وبهذه المناسبة يجدر ذكر المسيرة التي حدثت في لندن عام ١٩٧٩م بعد اعدام الرئيس ذو الفقار علي بوتو في الباكستان بفترة قصيرة، فقد قام عدد كبير من مؤيديه في لندن بمسيرة الى السفارة الباكستانية، وقبل بداية المسيرة قام بعض من منظميها بإثارة عواطف الحشود بتقديم أبناء الرئيس بوتو ورفع المشانق، وقد أدى هذا الأمر الى إثارة انفعالات الحشود.

والسبب الآخر هو أن صغار الناس في الحشود يمكن بالضغط عليهم تحريك دوافعهم للقيام ببعض الأعمال التي لا يمكنهم القيام بها اذا كانوا بمفردهم.

وهذه هي الأسباب التي أرى أنها تسبب عدم النظام في المظاهرات العامة، والتي تجعل قيام الشرطة بأداء واجبها في مدينة لندن أصعب بكثير من أي دور للشرطة في أي مكان آخر

وننتقل الآن الى استراتيجية أعمال الشرطة بالنسبة

للمظاهرات. فبالنسبة لإنجلترا تعرف الاستراتيجية بأنها الخطة العامة لإرسال الشرطة الى موقف يحتمل أن يحدث فيه اخلال بالنظام ومعالجة هذا الاخلال بالنظام اذا حدث. والهدف العام هو توزيع القوة بطريقة تمنع وقوع الإخلال بالنظام واذا تعذر تحقيق ذلك يتم السيطرة على الموقف بطريقة تجعل المواجهة تحدث فقط تحت ظروف تمليها الشرطة فقط.

والواقع أنه لا توجد استراتيجية مثالية، وفي الموقف العملي توجد هناك سلسلة من الاستراتيجيات لمواجهة الظروف المتغيرة، وقد طورت هذه الاستراتيجيات من واقع التجارب السابقة ومناقشتها، كما أن الاختيارات التي تمت مناقشتها والدروس التي تم تعلمها عبر السنين تشكل لب هذه الاستراتيجية، والمهمة التي أمامنا الآن هي دراسة الاستراتيجية بالنسبة الى عدد من الظروف المعروفة التي تتكرر في كل حين، ولكن يجدر بنا قبل البدء في مناقشة تلك الظروف الخاصة أن نمعن النظر في بعض الاعتبارات العامة.

لقد ذكرنا سابقاً أن معظم المسيرات هي مسيرات سلمية، وأننا نسعى في هذا الصدد لأن نحافظ على نظام المسيرات بما نسميه المواجهة وجهاً لوجه، وأقصد بذلك طبعاً أن الشرطة تسير على جانبي المسيرة، ونتحدث معها ونحاول بقدر المستطاع أن تكسب ثقتها، ونحن نعتبر أن هذه الطريقة التقليدية هي أفضل الطرق لحفظ النظام وسنتعرض لهذا

الأسلوب بشكل أشمل فيما بعد.

١ ـ الإخلال بالنظام في مكان معين:

في أغلب المسيرات والاجتماعات التي يحدث فيها اخلال بالنظام تكون الشرطة بالطبع على علم بالواقعة، ولذلك يكون رجالها موزعين بناء على ذلك.

والمبدأ الأساسي في هذه الأحوال هو أن تأخذ الشرطة المبادرة مبكراً، وعند التخطيط لهذه المسيرات والمظاهرات المعينة، فإن استراتيجية الشرطة تنحصر في منع وقوع الاخلال بالنظام ومعالجته اذا وقع، والواقع أنه من الصعب جداً معالجة الإخلال المفاجىء بالنظام ولكن من المفيد معرفة الآراء المتوفرة في هذا الشأن.

فعندما يقع اخلال بالنظام فإن الاستراتيجية التي تعالج بها الشرطة ذلك الأمر في مرحلته الأولى من الأهمية بمكان، فعلينا أن نسعى لعزله ومنع انتشاره الى مكان آخر، وان نحافظ على قوة أفراد الشرطة بقدر المستطاع وذلك بألاّ نقوم بإلقاء القبض الاّ عند الضرورة فقط عاملين على كسب الوقت لتوزيع الاحتياطي.

ويتم توزيع أفراد الشرطة بأعداد كافية للقيام بعمل موحد في الجانب الآخر من ميدان الشغب وذلك لامكان القيام بعمليات القاء القبض على حالة حدوث الشغب.

ان وسائل الحماية لضباط شرطة العاصمة - في هذه الأحوال - هي الخوذة الواقية والدرع، وعندما يطلب استعمال الدروع فإن هذا يعني توقع القيام بعمليات القبض، وفي هذه الحالات تعمل هذه الفرق في تشكيلات، في المقدمة خمسة ضباط، ثلاثة منهم يسيرون في المقدمة والاثنان الآخران يسيران خلفهما على مسافة قريبة وذلك لتجاشي وقوع القذائف عليهم وفي بعض الحالات تتحول هذه الدروع من دروع دفاعية الى دروع هجومية.

ومن الجدير بالذكر أنه في جميع الاجتماعات الكبيرة التي تعقد في أماكن عامة يوضع العدد الكافي من الشرطة لمعالجة أي اخلال محتمل بالنظام، وفي بعض المناسبات يتم الاستعانة بالشرطة الخيالة للقيام بالدوريات، أو في تفرقة الحشود التي تجتمع في اجتماعات عامة للتحدث عن مواضيع مثيرة للجدل. ويعد استعمال الشرطة الخيالة أفضل كثيراً من استعمال الطرق الأخرى للتفرقة مثل خراطيم المياه، وقنابل الغاز المسيلة للدموع أو السيارات المصفحة وأجهزة الوقاية. ولا يلجأ خيّالة الشرطة الى استعمال قنابل الغازات المسيلة للدموع الاّ عندما يقوم بعض المسلحين أو المشاغبين بالاعتصام بالمباني وبعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى. وأكرر أن

الغازات المسيلة للدموع لا تستخدم اطلاقاً في تفرقة مجموعة الناس.

وفي حالة ما اذا عرف أن أحد المباني من المحتمل أن يكون هدفاً لمظاهرات عنيفة فإن الشرطة تقوم بتطويق المنطقة من على مسافة محددة حول المبنى، على أن يكون ذلك في وقت مبكر، لكي لا يتمكن المتظاهرون من الاقتراب ويصبحوا على مسافة قريبة من المبنى فيسببون الضرر وفقاً للتقديرات الشخصية، وفي حالات الضرورة القصوى التي يستمر فيها الاخلال بالنظام قد يقوم رؤساء الشرطة بطلب القوة الملكية المسلحة لتساعدهم في تفرقة الحشود واعادتها للقانون والنظام. ولم تحدث مثل هذه الحاجة للمساعدة منذ سنين طويلة جداً في بريطانيا.

وفي شهر مايو ١٩٨٠م استدعي الجيش لفك الحصار عن احدى السفارات في لندن[*] وقد تم ذلك بعد أن تأكدت الشرطة أن بعض الذين كانوا داخل السفارة قد قتلوا من قبل الذين استولوا عليها، ولم يكن أمام الشرطة الاّ استدعاء الجيش ليتسلم المسئولية عن الموقف المذكور.

وعندما تلازم الشرطة مسيرة تعلم ان لها معارضين لذا

---

١ السفارة الإيرانية التي احتلها بعض العراقيين ١٩٨٠م.

يجب أن يسير فيها نطاق مزدوج من الشرطة أي أن يكون هناك من الشرطة على كل من جانبي المسيرة ويكون النطاق الداخلي لضمان تحرك المسيرة والتأكد من عدم مغادرة المشتركين فيها بينما يقوم النطاق الخارجي بالتعامل مع المتظاهرين على جانبي الطريق.

ويوضع على طول الطريق عدة نقاط ثابتة ونطاقات أخرى لتصفية الطريق. والغرض هو منع الناس من التعدي على طريق المسيرة، كما يجب أن يوضع عدد من النطاقات في المكان الذي تتجمع فيه المسيرة، ومكان الاستقرار النهائي لها، وبذلك تلاحظون أن المسيرة تتكون وتنتهي في مكانين معزولين عن الناس.

وبالاضافة الى النطاقات حول المسيرة فإنه يوجد لدينا سرايا منقولة في سيارات شحن صغيرة تقوم بالدوريات في دائرة منطقة المسيرة لاحتمال حدوث اضطرابات غير متوقعة وهؤلاء الرجال يمكن استخدامهم كاحتياطي متحرك ينقل من مكان الى آخر في منتهى السرعة. وبالاضافة الى ذلك لدينا دائماً شرطة احتياطية محمولة جاهزة للتحرك عند الطلب.

ولذلك. تلاحظون أنه عند التعامل مع مظاهرة أو مسيرة يحتمل فيها الاخلال بالنظام يمثل هذا الأمر عبئاً باهظاً لمصادر الشرطة حتى يتم لها حفظ النظام.

ومعظم المسيرات في لندن سلمية كما ذكرنا، والطريقة التي تتبعها الشرطة هي السماح للمتظاهرين بالسير بين الأشرطة البيضاء، وكل ما يعمل في هذه الحالات هو تخطيط الطريق بشريط أبيض على الجانبين يسير المشتركون في المسيرة في وسطها ويراقب على المسيرات عادة ضابط شرطة كبير برتبة نائب مساعد محافظ وهو عادة يعمل من غرفة العمليات باسكتلانديار كما أن علينا متابعة الصور الواردة من الكاميرات التلفزيونية التي تكون في طريق المسيرة بأكمله، ويكون لدى المسئول الموجود في غرفة العمليات فكرة عامة عن المظاهرة أفضل بكثير من رجل الشرطة الموجود فعلاً في الشارع والذي يؤدي واجباته. وتمتلك شرطة العاصمة طائرة عمودية مجهزة بكاميرات تلفزيونية تبعث بالصور الى غرفة العمليات، وبهذا يكون لدينا دائماً منظر شامل عن المسيرة والشوارع المحيطة بها، ولذلك يمكننا اخبار الضابط المسئول عن المسيرة وعن الحوادث المحيطة به بالمعلومات أولاً فأول.

٢ ـ التخطيط الطارىء:

بعد أن تحدثنا عن كيفية حفظ النظام في انجلترا ولندن بصفة خاصة نتابع الآن مناقشة التخطيط الشامل لمثل هذه الوقائع، وبوجه عام يكون لدينا عادة الوقت الكافي للقيام بالتخطيط ولكن ذلك لا يتوفر في كل وقت، فربما تقع حوادث

في بعض البلاد الأجنبية أو وراء (الستار الحديدي) في ساعات الصباح الباكر تسيء الى مواطني تلك البلاد القاطنين في المملكة المتحدة أو تسيء الى مذهب سياسي وطني حصين، وقبل أن يتم تقويم أهمية الواقعة تقوم بعض المنظمات بمظاهرات ضد السفارة أو القنصلية الأجنبية ، الاَّ أن هذه المظاهرات مع تكرارها لا تستغرق زمناً طويلاً، كما أن عددها قليل ويمكن معالجتها بخطط معدة من قبل، ومصممة للاستجابة السريعة لاحتواء المظاهرة.

ونادراً ما يحدث عنف أو اخلال بالنظام ولكن في أغلب الأحيان يحدث القاء القبض على شخص أو إثنين لمخالفات بسيطة خاصة بالاخلال بالنظام.

وعادة ما نكون على علم بنوايا المسيرات أو المظاهرات ولو أن ذلك العلم يتأخر أحياناً أربع وعشرين ساعة، ومع ذلك يكون لدينا الوقت لتحديد المعارضة التي ستجابهها المسيرة ثم نحدد درجة التهديد للنظام العام ونوفر المتطلبات الأمنية الأساسية وحدود التنازلات التي نسمح بها للمتظاهرين، ونرتب لعقد اجتماع مع منظمي المظاهرة، ونتفق معهم على التفاصيل مثل مكان التجمع والطريق الذي ستأخذه المسيرة، وما يتوقعه المنظمون من الشرطة في حالة مخالفة الاتفاق أو التعدي على القانون، وكذلك نحاول أن نتقابل ـ اذا أمكن ـ

مع أي من ممثلي المعارضة المنظمة لهذه المظاهرة، ونبين لهم بوضوح دور الشرطة ومقاصدها، وفي حالة قيام مظاهرات أو مسيرات متعارضة، فإن على الشرطة أن تتأكد من عدم تعارض الطرق التي ستسلكها وتوقيتها، ومعاملة المعارضة بنفس الطريقة التي تعامل بها المنظمين الأصليين، واذا لم تصل الى اتفاق فلابد للطرفين من أن يدركوا مقاصد الشرطة ودورها تجاه ذلك الموقف.

وهذا هو الدور الذي تقوم به إدارة النظام العام من أجل الحفاظ عليه وسوف نتعرض فيما بعد لكيفية القيام بالتخطيط وما يتعلق به من أمور.

٣ ـ تطبيق المعلومات في حفظ النظام العام:

إن الهيئة الرئيسية التي تقوم بفحص وتقويم المعلومات التي تتعلق بحفظ النظام العام في لندن هي الفرع الخاص بشرطة مدينة لندن. وهذا الفرع تأسس عام ١٨٨٣م ويضم الآن ضباطاً يقضون معظم مدة خدمتهم في الأقسام المتخصصة التابعة له، لأنه من الأهمية بمكان أن ينمّوا معرفتهم الشاملة وفهمهم لكيفية تكوين دوافع ونوايا جميع المنظمات التي يؤثر نشاطها السياسي على النظام العام.

ومن الضروري أن تكون معرفة هؤلاء الضباط للعالم والحوادث السياسية المحلية ونشاط المؤسسات السياسية المتطرفة

معرفة كافية بصورة تمكن محافظ شرطة لندن من ابلاغ حكومة ملكة بريطانيا بجميع التهديدات التي يحتمل أن توجه ضد أناس أو مؤسسات معينة، أو عن احتمال وقوع تهديد خطير للنظام العام.

وحفظ النظام العام لا ينطبق على الاجتماعات والمظاهرات فقط بل يشمل أيضاً نشاطات مختلفة أخرى كزيارة الشخصيات الهامة، والجامعات، والاضرابات وأعياد الجنسيات المختلفة، والمهمة الأولى للفرع الخاص بهذه الأمور هي جمع أكبر قدر من المعلومات حسب المستطاع قبل وقوع أي حادث حتى يتاح لقوى الشرطة اتخاذ الاستراتيجية المناسبة للحل فتتمكن من ابطال أي خطة تقوم بها أي من هذه التنظيمات أو الجماعات للاخلال بالنظام العام.

ومن سوء الطالع أن كل قطر في عالم اليوم يعاني من ويلات مشكلات حفظ النظام العام بشكل أو بآخر ـ مع اختلاف الأسباب والمحضرين والمساهمين، كما أن الإجراءات التي نتخذها في شرطة مدينة لندن بوصفها الهيئة الرئيسية لتنفيذ القانون فيها لحل هذه المشكلات قد تختلف عن الطريقة التي تعالج بها نفس هذه المشكلات في مكان آخر وشرطة العاصمة البريطانية لديها خبرة ١٥٠ عاماً في معالجة مشكلات النظام العام. حيث أنشئت في الأصل بسبب الحاجة للسيطرة على الغوغاء بلندن دون اللجوء الى الجيش والقوة.

إن المطلب اللازم لاحتواء التهديد الذي يتعرض له النظام العام بالدرجة الأولى هو وجود المعلومات حول تلك العناصر التي تعرضنا لذلك التهديد، وتنمية هذه المعلومات والغربلة الشاملة الدقيقة لها هو السبيل الوحيد لتقويم التهديد في صورته الواقعية وتمكين قائد الشرطة المسئول عن العمليات من توزيع مصادره بصورة فعّالة، وهذا أمر بالغ الأهمية لأن المعلومات هي شريان الحياة لعمل الشرطة وتلقي المعلومات المستمرة الدقيقة بوفرة وفي وقت مبكر أمر يؤدي الى نجاح مهامها

ومن الضروري الحصول على المعلومات عن المعادين لأهداف المنظمة المحتجة القائمة بالمظاهرة حتى تبطل أي مواجهة عنيفة بين الفئات المتخاصمة، ومن مبادىء المجتمع الديمقراطي، بالطبع، أن المواطن حر في التعبير عن معارضته لأي مؤسسة أو سياسة ولا يمكن فعل أي شيء للتدخل في الحرية الممنوحة للفرد بشرط ألاّ تهدد أفعال المواطن حريات الآخرين أو تهدد أسس السلامة العامة للمجتمع.

ان ازدياد العنف الموجه من أجل هدف سياسي وما يحتويه من تهديد، هو اتجاه حديث مزعج ومهدد لأساس المجتمع في جميع أنحاء العالم تقريباً، ولقد قدمنا ايضاحات كثيرة لهذا الاتجاه واقترحنا لعلاجه الكثير من الطرق التي قد تبدو متعارضة ولكن مادامت المشكلة قائمة فإن الشرطة هي

التي تتحمل وطأة هذا العنف مع ضرورة التأكيد على عدم السماح لها بالتورط في مواقف تؤدي الى تصويرها في صورة كاريكاتورية وعلى أنها منحازة لوجهة نظر سياسية معينة.

كما أنه من الضروري أيضاً ألّا تتورط الشرطة في القيام بأعمال عنف غير شرعية، وأن المعلومات الدقيقة بشأن نوايا المتظاهرين من شأنها فعل الكثير لتمكين الشرطة من تفادي التورط في مثل هذه المواقف.

ولاشك أن هناك نسبة كبيرة من المظاهرات والاضرابات تنتهي بسلام، ولكن في كل مظاهرة توجد فرصة محتملة للمواجهة مع السلطة، وهذه الفرصة بالذات هي التي تجذب المتطرفين السياسيين الذين يكرسون كل وقتهم في التخطيط للتصادم والمواجهة مع الشرطة، ويدبرون اتهامات باطلة ضدها، بغرض تحقيق هبوط في الروح المعنوية للشعب، وتحطيم ثقته في شرطته ويجب أن يعتمد رد فعل الشرطة في مواجهة حوادث الاخلال بالنظام على فحص وتقويم المعلومات المتوفرة عن منظمي هذه الحوادث، وذلك لأن بعض هذه المعلومات الواردة تكون مضللة ومتعمّد تزويد الشرطة بها.

والدور الذي تلعبه الشرطة من أجل الحفاظ على الأمن لا يأخذ حقه من التغطية الإعلامية، ففي حالة اذا سارت الأمور على ما يرام وانتهت المظاهرة بدون حادث لمراقبة الشرطة

لها فإنها لا تنال حقها من النشر الاعلامي اللازم. أما اذا أساءت الشرطة التعامل مع المظاهرة سواء كان عدد رجالها كبيراً جداً أو صغيراً جداً أو تصادف أن كان تخطيطها سيئاً بسبب تصادم الجماعات مع بعضها البعض فإن مسئولية إثارة العنف أو الأضرار العامة ستلحق بالشرطة

ولذلك يجب علينا أن نحدد ماهية المعلومات التي نحتاجها وأفضل طريقة للحصول عليها، ولذا يجب أن نقرر أنه يندر وجود مظاهرة عفوية لأن هذه الأحداث في الغالب تكون منظمة مسبقاً مهما كان هذا التنظيم عشوائياً، واذا وقع الحدث بصورة مفاجئة للشرطة فإن السبب غالباً ما يعود الى الافتقار في جمع المعلومات، وقد تكون هناك عدة أسباب لذلك كنقص القوى العاملة في جمع المعلومات وتوصيلها أو عدم وجود الوقت الكافي لذلك أو سوء تقدير الوضع. ولكن بالرغم من ذلك فإذا كان ضباط المباحث يؤدون مهامهم كما ينبغي فستصبح المشكلة الرئيسية هي احتواء ذلك الحدث في حدود الزمان أو المكان.

أما نوع المعلومات المطلوبة فيمكن بيانها فيمايلي:

١ ـ تحديد درجة العنف، مثلاً ماهي القضية؟ وهذا أمر لا يظهر دائماً، ولكن في معظم الحالات تكون المظاهرات ضد الحكومة، ومن أجل قضايا صغرى.

٢ ـ احتمالات اندلاع العنف من المجموعات الضالعة في الحدث، أو المجموعات المعارضة لها ويتأتى ذلك من دراسة التقارير عن الأشخاص.

٣ ـ تقدير عدد المشتركين ونوع الدعم الذي تجده الحركة، وبالنظرة العميقة الفاحصة فإن مظاهرة مكونة من ٥٠,٠٠٠ شخص تلقى بالطبع دعماً من أكثر من منظمة

٤ ـ رد فعل الجمهور العام. وهل سيجابه المظاهرة بعداء؟

٥ ـ احتمال تقديم مذكرات للسفارات ومكاتب الحكومة من قبل قادة المظاهرة. وغير ذلك.

٦ ـ الاخلال المحتمل بالنظام العام والأضرار المتوقعة على الممتلكات.

٧ ـ وقت ابتداء المظاهرة أو الشغب ووقت الانتهاء، خط السير والمباني التي تقع على خط السير

كيف يمكننا الحصول على كل هذه المعلومات الهامة؟

٤ ـ المعرفة المتخصصة:

لقد أشرنا سابقاً الى حقيقة وهي أن كافة ضباط الفرع الخاص يعملون في معظم فترة خدمتهم بالأقسام المتخصصة ذات المهام المتعددة. التي يعينون بها داخل هذا الفرع.

وصفة التخصص لبعض هذه الأقسام تعكس الصورة

العريضة للنشاطات السياسية المتطرفة التي تجري في المملكة المتحدة مثل النشاط الشيوعي والتروتسكي والفوضوي والفاشستي بينما البعض الآخر من الأقسام يتركز نشاطها على المشكلات السياسية لبعض المجموعات العنصرية العرقية وبعض المناطق المعينة من العالم.

وحيث أن لندن مدينة عالمية فإن أي نشاط سياسي في أحد أجزاء من العالم يحدث له ـ لسوء الحظ ـ رد فعل فيها يسبب مشكلات للشرطة من حيث النظام العام. ففي لندن تكون هناك زيارتان رسميتان على الأقل في السنة يقوم خلالها رئيس دولة بزيارة للمملكة وعلينا في هذه المناسبات اجراء الاتصالات المستمرة بسفراء هذه الدول، وكل زيارة تصاحبها مشكلات واضطرابات للنظام العام ولدينا تاريخ قديم في بلادنا في اعطاء حق اللجوء السياسي للأشخاص المنشقين على أوضاع بلادهم وهذا النوع من الناس هم الذين يمكن أن يسببوا لنا المتاعب.

ولهذا. يكون من الضروري لضباط الفرع الخاص أن يكون لهم إلمام دقيق وشامل للوضع السياسي في الخارج والداخل، وأن يكونوا في كل وقت على علم بكافة المجموعات التي تقع تحت ميدان اهتماماتهم المتخصصة من حيث مقاصد هذه المجموعات مستقبلاً ومن حيث تنظيمها ودعمها ومعرفة هويات وتحركات أعضائها.

٥ ـ الاتصال بالمنظمات والسفارات:

على الرغم من أنه تندر امكانية اتصال ضباط الفرع الخاص اتصالاً مباشراً بأعضاء المجموعات أو المنظمات الإرهابية المناوئة إيديولوجياً للشرطة، الاّ أنه يكون من المرغوب فيه إن لم يكن من الضروري تكوين علاقة عمل مع قادة هذه المجموعات أو المنظمات في الميادين السياسية المتنوعة، وكذلك مع موظفي السفارات والقنصليات. وغيرها . والذين يمكنهم تزويدنا بالمعلومات المفصلة فيما يتعلق بالنشاطات المستقبلة، والتهديدات المحتملة من الأحزاب والجماعات المعارضة وبما أن الاتصال بهذه الجهات ذو حساسية في الغالب، لذا يجب اتخاذ الحذر الشديد في هذا الاتصال لمنع تعرض الضباط أو أفراد الشرطة للشبهة أو أن يفسر موقفهم بأي شيء غير محايد.

٦ ـ المراقبة السرية:

الرقابة السرية للنشاطات السرية تتخذ شكل مراقبة للتحركات والاتصالات باستخدام المتخصصين من ضباط الرقابة السرية المجهزين بوسائل التنقل وأجهزة التصوير الراديو الملائمة

٧ ـ المخبرون المتطوعون:[1]

يجب اجراء دراسة دقيقة لأعضاء كل منظمة بهدف تحديد المخبرين المتطوعين من بينهم، وعن طريق الاتصال الحريص بهؤلاء المخبرين وأخذ ما لديهم بدقة وتقويمه تتمكن الشرطة من الحصول على معلومات دقيقة عن نشاطات أعضاء المجموعة المراقبة، ونواياها في المستقبل، وبشكل دائم يجب اتخاذ الحيطة لحماية مصدر المعلومات وذلك لإيجاد روابط وثيقة بين المخبر والشرطة، ومن الضروري أن ترصد الاعتمادات المالية للصرف على المخبرين كما يجب مراقبة وتقويم علاقتهم بالشرطة وقيمة المعلومات التي يقدمونها بصفة مستمرة.

وينبغي ملاحظة أن بعض الناس يتطوعون ليكونوا مخبرين طلباً للمكافأة المالية، وبعضهم بدافع الولاء لمنظمتهم، أو بسبب الخوف والذعر مما تعتزم منظمتهم القيام به من عمل عنيف أو قد يشعرون بالحاجة الى الفوز بالحظوة لدى السلطة، لذلك يجب في كل الأحوال التعامل معهم بمنتهى الحذر

٨ ـ وسائط الاعلام:

لقد دلت التجارب على أن كثيراً من المجموعات التي

---

١ ـ هم أشخاص مختلفون مع المنظمة في كثير من التفصيلات. ومن ثمة يتطوعون لتزويد الشرطة بما يتعلق بالمنظمة.

تخطط للقيام بعمل مفاجىء للاحتجاج تقوم باتصال مسبق بالصحافة لكسب أقصى درجة من الدعاية وذيوع الصيت ولكنها ـ في نفس الوقت ـ لا تخبر الشرطة عن مقاصدها، فإذا أمكن ايجاد تعاون مع الصحافة بحيث تحيل المعلومات من هذاالنوع الى الشرطة فوراً لأمكن منع اضطراب النظام العام أواتخاذ التدابير لمنعه مسبقاً، على أن يكون الاتصال بأعضاء الصحافة خاضعاً للحماية حتى لا يكون رجال الشرطة موضع استغلال.

كما أن الاطلاع الوثيق على مختلف نشرات ومنشورات المنظمات يمكن في الغالب من تقدير حجم مظاهراتهم القادمة ومدى الدعم الذي ستلقاه تلك المظاهرات مثل اللافتات والمذكرات. وغيرها.

٩ ـ الاتصال بقوات الشرطة الأخرى:

حيث أن المظاهرات الكبرى في الغالب يشترك فيها متظاهرون من خارج البلاد ومن جميع أنحاء المملكة المتحدة فمن الجدير بالاهتمام أن يكون الفرع الخاص بشرطة العاصمة على علاقة عمل جيدة مع قوات الشرطة الأجنبية والفروع الخاصة بمقاطعات المملكة حتى يكون هناك تحديد دقيق للاعداد التقديرية التي تشترك فيها على أن تتم مراقبة دخولهم

إلى المملكة وإلى منطقة شرطة العاصمة.

وبما أن مدينة لندن هي مقر حكومة المملكة المتحدة، لذا فإن مشكلة النظام العام تحدث غالباً في شكل تجمعات وتكتلات داخل ردهات البرلمان أو في مظاهرات بجوار مبنى البرلمان وذلك بالنسبة لمسائل قانونية معينة تتعلق بمناطق بعيدة من البلاد، فمثلاً لا توجد مناجم فحم أو مصانع للحديد والصلب بمنطقة شرطة العاصمة ولكن العمال الساخطين المنتمين الى هذه الصناعات يتظاهرون بصفة عادية ومنتظمة في لندن، فلذا يجب أن يكون هناك اعتماد كبير على التحذيرات المسبقة والتقديرات الواردة من الأقسام الفرعية لقوة الشرطة الخاصة بالمقاطعات، والتي يجب أن يشجع أعضاؤها لأخذ دورات في اسكتلنديارد حتى يكونوا على إلمام بمتطلبات عملنا وطريقته

وفرع الشرطة الخاص يشمل قسماً للاتصال بأوربا وهو الذي يقوم ـ خلال اتصالاته اليومية بقوات الشرطة الأوربية ـ بالاطلاع الوثيق على المسائل المتعلقة بالنظام العام، كما أن الفرع الخاص مسئول أيضاً عن الاتصال بالموانىء الوطنية حيث يمكن تمرير المعلومات المتعلقة بمختلف الأمور (بما في ذلك مجال النظام العام) بسرعة وفي آن واحد الى ضباط فرع الشرطة الخاصة المناوبين في موانىء ومطارات البلاد حتى يمكن مراقبة

تحركات الأشخاص الذين تهتم بهم الشرطة ورفع التقارير عن هذه التحركات وخاصةما يرتبط منها بزيارة الشخصيات الرسمية

ان الاتصال مع ادارات شرطة العواصم الأخرى يشكل أهمية كبيرة، لذا نجد أن جميع أفراد شرطة العاصمة يقدرون حاجة الفرع الخاص للمعلومات التي تتعلق بالنظام العام ولابد لأي ضابط منهم تتوفر لديه أية معلومات تتعلق بهذا الأمر أن يحيلها إلينا فوراً إن النظام العام هو مجال ذو أهمية أساسية بالنسبة لإدارات اسكتلانديارد الأخرى، بما في ذلك تلك الدوائر التي تتناول متطلبات وعلاقات المجتمع ويقدم الفرع الخاص الضمانات لهذه الدوائر، وكبار ضباطها لكي تكون على علم تام بالمسائل المتعلقة بجميع أحداث الشغب والمظاهرات، وأن يتم تزويدها بالتقديرات الدقيقة من حيث طبيعة تلك الأحداث والمظاهرات وعدد المشتركين فيها، ومن الضروري أن يحاط محافظ شرطة العاصمة إحاطة تامة بأية مظاهرة وشيكة الحدوث قد تكون مصحوبة باضطراب خطير في النظام العام وذلك لتمتعه بسلطة حظر مثل هذه المظاهرات في نطاق منطقة شرطة العاصمة، وقليلاً ما يلجأ المحافظ الى استعمال هذه الصلاحية ومع ذلك فيمكنه مثلاً توجيه المسيرات بعيداً عن قصر البرلمان.

وتجدر الاشارة الى ضرورة احاطة وزارة الداخلية علماً بكافة الأمور المتعلقة بالأحداث العامة والمظاهرات الكبرى في لندن حيث أنها المسئولة عن شرطة العاصمة

١٠ ـ الأحداث التي تؤثرعلى الشخصيات الهامة:

تقع على عاتق الفرع الخاص مسئولية جسيمة هي مراقبة تحركات الشخصيات الهامة الرئيسية والذين يظل الكثيرون منهم دائماً تحت حماية ضباط مسلحين ومدربين تدريباً خاصاً من رجال الفرع الخاص، وبما أن هذه المظاهرات تكون ضد سياسة الحكومة فإنها في الغالب توجه وبصورة مباشرة نحو أفراد من المسئولين، لذلك فمن الضروري أن تكون الخطوات المعتزم القيام بها في هذه الحالات معلومة لدى قوات الفرع الخاص الذي يمكن تشبيهه بطبيب يمارس العلاج بأقصى ما يمكن من حذر، ولكن الأمر قد يستدعي أحياناً قيامه بكبت حرية المريض وتقييده اذا استلزم أمره ذلك.